4.العدالة المكانية والاستدامة الحضرية

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

4.1.العدالة المكانية كركيزة أساسية للاستدامة البيئية

يمثل التقاطع بين العدالة المكانية والاستدامة الاجتماعية نقطة التقاء حاسمة، حيث يلتقي الوصول العادل إلى المساحات والموارد الحضرية مع استدامة المجتمعات على المدى الطويل. وتؤكد العدالة المكانية على التوزيع العادل للأعباء والمنافع من خلال الاعتراف بالمسارات المتنوعة والإجراءات العادلة. وتساهم جميع هذه القضايا في الاستدامة الاجتماعية. تشير الاستدامة الاجتماعية إلى قدرة المجتمع على تطوير العمليات والهياكل التي لا تلبي احتياجات أفراده الحاليين فحسب، بل تدعم أيضًا قدرة الأجيال القادمة على عيش حياة صحية ومزدهرة (Dillard et al., 2009; Dujon et al., 2013; World Commission on Environment and Development, 1987) . يُعدّ بناء مؤسسات قادرة على توجيه وإدارة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمع جانبًا أساسيًا من جوانب الاستدامة الاجتماعية. بهذا المعنى، لا يمكن تحقيق الاستدامة البيئية أو الاقتصادية دون الاستدامة الاجتماعية (ديلارد وآخرون، 2009). ويؤكد هذا المفهوم على أهمية إنشاء أنظمة شاملة وعادلة تضمن حصول جميع الأفراد على الخدمات الأساسية، وفرص المشاركة الاجتماعية، وحصة عادلة من المنافع المجتمعية. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى بناء مجتمعات متنوعة وعادلة وشاملة والحفاظ عليها، مع تعزيز الرفاه والعدالة والفرص الاقتصادية لجميع أفرادها. كما تُبرز الاستدامة الاجتماعية الترابط بين الصحة البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وتدعو إلى سياسات وممارسات تُعزز التوازن بين هذه الأبعاد لتحقيق الاستدامة والمرونة على المدى الطويل.

يركز مفهوم الاستدامة الاجتماعية على بناء مجتمعات مرنة وشاملة قادرة على الازدهار على المدى الطويل، ومعالجة قضايا مثل العدالة الاجتماعية، والتماسك المجتمعي، والهوية الثقافية. ويكمن جوهر هذا المفهوم في فهم أن استدامة المؤسسات الإنسانية تتطلب أيضاً أن تكون عادلة. وهذا يعني أن **التخطيط الحضري والسياسات الحضرية** لا يجب أن تقتصر على حماية البيئة وتعزيز الجدوى الاقتصادية فحسب، بل يجب أن تضمن أيضاً توزيع فوائد التنمية الحضرية بشكل عادل بين جميع السكان. ومن خلال التركيز على العدالة المكانية والاستدامة الاجتماعية، يمكن للمبادرات الحضرية أن تعزز مجتمعات لا تقتصر على كونها مستدامة بيئياً واقتصادياً فحسب، بل تتميز أيضاً بالتماسك الاجتماعي، وتكافؤ الفرص، والشعور القوي بالانتماء والشمول لجميع السكان.

يركز مفهوم **الاستدامة الاجتماعية** على بناء مجتمعات مرنة وشاملة قادرة على الازدهار على المدى الطويل، وتتمتع أيضاً بالتماسك الاجتماعي، وتكافؤ الفرص، والشعور القوي بالانتماء والشمول لجميع السكان. يُعدّ دمج العدالة المكانية مع الاستدامة الاجتماعية أمرًا أساسيًا لتصميم سياسات جيدة، لأنه يضمن أن تكون السياسات شاملة وعادلة و فعّالة على المدى الطويل. من خلال إدراك ومعالجة الترابط بين العدالة المكانية والاستدامة الاجتماعية، يمكن للسياسات أن تستجيب بشكل أفضل للواقع المعقد للبيئات الحضرية والاحتياجات المتنوعة لسكانها. تعزز السياسات المتجذرة في كل من العدالة المكانية و الاستدامة الاجتماعية مرونة المجتمع من خلال بناء التماسك الاجتماعي وضمان حصول جميع أفراد المجتمع، وخاصة الأكثر ضعفًا على الموارد

وشبكات الدعم التي يحتاجونها للصمود والتعافي من الصدمات والضغوط .يؤدي دمج هذه المبادئ إلى سياسات ليست فقط قصيرة الأجل بل مستدامة أيضًا على المدى الطويل.

يدعم العدل الاستدامة الاجتماعية، لأنه كما يذكر جون رولز في كتابه الضخم "نظرية العدالة" (رولز، 1971): "العدالة هي الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية، كما أن الحقيقة هي الفضيلة الأولى لأنظمة الفكر. يجب رفض أي نظرية، مهما كانت أنيقة وموجزة، أو مراجعتها إذا كانت غير صحيحة؛ وكذلك القوانين والمؤسسات، مهما كانت فعالة ومنظمة، يجب إصلاحها أو إلغاؤها إذا كانت ظالمة. (ص 3)". الاستدامة الاجتماعية هي الأساس الذي تقوم عليه الاستدامة. يمكن إرساء **الاستدامة البيئية** على دعائم أنظمة سياسية ومؤسسية وقانونية تعمل بكفاءة، وتُفضي إلى نتائج عادلة فيما يتعلق بتوزيع الأعباء والمنافع -البيئية والاقتصادية والاجتماعية- الناجمة عن التنمية والنمو. وغالباً ما تكون هذه الأعباء والمنافع مرتبطة بحيز مكاني معين، أو متأصلة في الهياكل المكانية والبنى التحتية، وتتحدد وفقاً لكيفية توزيعها وإمكانية الوصول إليها في هذا الحيز. وتُعد مسألة **"إمكانية الوصول** (accessibility) "ركيزة أساسية في هذا النقاش، وكذلك في مفهوم "تعزيز فرص الحياة"؛ وهي مفاهيم جرى بحثها على نطاق واسع في مجالي جغرافيا النقل والتخطيط(Bristow, 2009; Farrington, 2004; Farrington, 2007) .

ومن خلال معالجة التفاوتات الاجتماعية وتعزيز المجتمعات الدامجة، تضع هذه السياسات أساساً متيناً لتماسك اجتماعي واستقرار دائم. وعلاوة على ذلك، فإن الأخذ في الحسبان للأبعاد المكانية والاجتماعية معاً يُمكّن صُنّاع السياسات من تطوير حلول أكثر شمولاً، تعالج الأسباب الجذرية للتحديات الحضرية بدلاً من الاكتفاء بمعالجة أعراضها؛ مما يؤدي إلى صياغة سياسات أكثر ابتكاراً وفعالية تُسهم في تحسين جودة الحياة لجميع سكان المدن .كما أن السياسات التي تتبنى مبادئ العدالة المكانية والاستدامة الاجتماعية تكون أكثر قدرة على التكيف مع الديناميكيات والتحديات الحضرية المتغيرة؛ فهي تخلق بيئة محفزة للابتكار، حيث يمكن لوجهات النظر والأفكار المتنوعة أن تُسهم في التطوير المستمر للمساحات الحضرية.

تحولات الاستدامة: ألا يتخلف أحد عن الركب

تتضمن "تحولات الاستدامة العادلة (Just sustainability transitions) "تحولاً شاملاً للأنظمة الاجتماعية-التقنية نحو مستقبل أكثر استدامة وعدالة، مع ضمان ألا يتخلف أحد عن الركب خلال هذه العملية. وتشير التحولات الاجتماعية-التقنية نحو الاستدامة إلى تغييرات جذرية ونظامية في الطريقة التي تنظم بها المجتمعات إنتاجها للطاقة، وأنماط استهلاكها، ونظم النقل، وغيرها من الأنظمة الأساسية، وذلك للانتقال نحو نماذج أكثر استدامة. وتُقر هذه التحولات بأن الابتكارات التكنولوجية وحدها لا تكفي لتحقيق الاستدامة. وبدلاً من ذلك، لا بد أن يقترن ذلك بتغييرات في الممارسات الاجتماعية، والأعراف الثقافية، والأطر التنظيمية، والهياكل الاقتصادية. وتنطوي التحولات الاجتماعية والتقنية على الابتعاد عن الوقود الأحفوري نحو مصادر الطاقة المتجددة، وتعزيز الزراعة المستدامة، وتطوير أنظمة نقل عام تتسم بالكفاءة وسهولة الوصول إليها، وتشجيع أنماط الاستهلاك المستدام بين الأفراد والمجتمعات.

ويجمع مفهوم "التحول العادل" بين العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية، مؤكداً أن الجهود الرامية إلى معالجة تغير المناخ والتدهور البيئي يجب أن تتصدى أيضاً لأوجه عدم المساواة الاجتماعية. كما يشدد هذا المفهوم على أهمية تبني نهج شامل ومنصف يأخذ في الحسبان احتياجات جميع المجتمعات وآراءها وحقوقها، لا سيما تلك التي عانت تاريخياً من التهميش أو تأثرت سلباً بالسياسات البيئية والاجتماعية. وفي ورقتهما البحثية التأسيسية، يجادل نيويل ومولفاني (2013) بأن "التحول العادل" يسعى إلى ضمان توزيع أعباء ومنافع الانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون بشكل منصف. كما يجب أن تأخذ الاستجابات للتغير

المناخي قضايا الإنصاف والعدالة والحقوق على محمل الجد، لا سيما فيما يتعلق بالفئات الأكثر تأثراً بهذا التحول. ويؤكد المعنيون أن إطار "التحول العادل" يدمج شواغل العدالة الاجتماعية في الحوكمة البيئية، خاصة في السياقات التي تؤدي فيها سياسات إزالة الكربون إلى إعادة إنتاج أوجه التفاوت الهيكلية.

يركز بُعد "العدالة المكانية" ضمن تحولات الاستدامة العادلة على التوزيع المنصف للمنافع والأعباء البيئية عبر مختلف الأماكن والمجتمعات. وهو يعالج ضرورة تمكين جميع الأفراد من الوصول إلى الهواء النقي، والمياه، والمساحات الخضراء، وبيئات آمنة وصحية، بغض النظر عن موقعهم الجغرافي أو وضعهم الاجتماعي والاقتصادي أو عرقهم. كما تتضمن العدالة المكانية ضمان مشاركة جميع المجتمعات في اتخاذ القرارات البيئية التي تؤثر عليها، ومنع تهجير الفئات السكانية الضعيفة نتيجة لعمليات التجديد الحضري (التي قد تؤدي إلى نزوح السكان الأصليين) أو جهود الحفاظ على البيئة. يهدف هذا النهج إلى تصحيح أوجه التفاوت المكاني -سواء التاريخية منها أو القائمة حالياً- مثل تلك التي تظهر في اختيار مواقع لمنشآت النفايات الخطرة داخل الأحياء ذات الدخل المنخفض أو أحياء الأقليات؛ وذلك من خلال الدعوة إلى سياسات وممارسات تضمن التوزيع العادل للموارد والمنافع البيئية، وتتيح لجميع المجتمعات الوصول إلى البنية التحتية والموارد المستدامة.

يتطلب دمج مفهوم "تحولات الاستدامة العادلة" مع "التحولات الاجتماعية-التقنية" ضمان تنفيذ هذه التغييرات النظامية بطرق تتسم بالشمول الاجتماعي والإنصاف. ويستلزم ذلك تفاعلاً نشطاً مع مجتمعات متنوعة لفهم احتياجاتها المحددة ونقاط ضعفها، وضمان أن تكون فوائد هذه التحولات –كالتقنيات الجديدة، وفرص العمل، وتحسن الظروف البيئية- متاحة للجميع. كما يتضمن ذلك معالجة الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية المحتملة الناجمة عن هذه التحولات، مثل فقدان الوظائف في قطاعات معينة، وذلك من خلال سياسات تدعم إعادة التأهيل المهني، والتعليم، وتدابير الحماية الاجتماعية. وفي نهاية المطاف، تهدف تحولات الاستدامة العادلة إلى بناء مجتمعات مرنة ومستدامة، تسير فيها الرعاية البيئية جنباً إلى جنب مع الإنصاف والعدالة الاجتماعية، مما يضمن مستقبلاً أفضل للجميع.

4.3. المرونة والتكيف كعنصرين من عناصر العدالة المكانية

تُعد المرونة والتكيف عنصرين جوهريين في العدالة المكانية؛ إذ تعكسان قدرة المجتمعات -لا سيما تلك المهمشة أو الأكثر عرضة للمخاطر- على الصمود أمام الصدمات والضغوط البيئية والاقتصادية والاجتماعية، والتعافي منها، والتكيف معها، وذلك بطريقة تضمن الوصول العادل إلى الموارد والفرص عبر جميع الأبعاد المكانية (Matin et al., 2018). وتكتسب هذه العناصر أهمية بالغة في تحقيق العدالة المكانية؛ لأنها تعالج التفاوتات في كيفية مواجهة المجتمعات المختلفة للتحديات والاستجابة لها، وتؤكد على ضرورة التوزيع العادل للقدرات التكيفية والموارد اللازمة لبناء المرونة. فعلى سبيل المثال، يرى "وينتا" وزملاؤه (Wenta et al., 2018) أن قوانين التكيف مع التغير المناخي يمكن -بل ينبغي- أن تعزز كلاً من المرونة الاجتماعية-البيئية والعدالة، من خلال تبني مبادئ مثل مراعاة الآثار التوزيعية، وضمان المشاركة الشاملة، واعتماد نهج متعدد المستويات.

المرونة

تُشير المرونة، في سياق العدالة المكانية، إلى قدرة المجتمعات على الحفاظ على وظائفها الأساسية وتماسكها في مواجهة الضغوط والصدمات الخارجية، مثل الكوارث الطبيعية، وآثار التغير المناخي، والانكماش الاقتصادي، أو الاضطرابات الاجتماعية. وتسعى العدالة المكانية إلى ضمان توزيع جهود بناء

المرونة بشكل عادل، مع الإقرار بأن المجتمعات المهمشة غالباً ما تتحمل العبء الأكبر من الأحداث السلبية، دون الحصول على الموارد أو الدعم الكافي للتعافي. ومن خلال التركيز على المرونة عبر منظور العدالة المكانية، يمكن تطوير سياسات وممارسات تهدف إلى تعزيز النسيج الاجتماعي، والبنية التحتية، والموارد البيئية لجميع المجتمعات، لا سيما تلك التي عانت تاريخياً من نقص في الخدمات أو كانت أكثر عرضة للمخاطر.

التكيف

يشير التكيف إلى التعديلات التي تُجرى على ممارسات المجتمعات أو عملياتها أو هياكلها، بهدف التعامل بشكل أفضل مع الظروف المتغيرة أو المخاطر، أو إدارتها، أو التأقلم معها. وفي إطار العدالة المكانية، يجب أن تأخذ جهود التكيف في الحسبان التفاوت في آثار التغيرات البيئية والاجتماعية على المجتمعات المختلفة، وأن تسعى لتنفيذ استراتيجيات لا تكتفي بتخفيف حدة التفاوتات القائمة فحسب، بل تعزز أيضاً الإنصاف والعدالة. ويشمل ذلك تصميم تدابير تكيفية تتسم بالشمولية، وتكون بقيادة المجتمع، وتراعي الاحتياجات المتنوعة ونقاط الضعف لدى مختلف الفئات؛ مما يضمن حصول جميع أفراد المجتمع على الوسائل والفرص اللازمة للتكيف مع التغيرات ومواصلة الازدهار.

دمج المرونة والتكيف مع العدالة المكانية

يعني دمج المرونة والتكيف مع العدالة المكانية ، الإقرار بأن القدرة على التعافي من التحديات والتكيف معها لا تقتصر على البنية التحتية المادية أو الإدارة البيئية فحسب، بل تتطلب أيضاً معالجة التفاوتات الهيكلية التي تجعل مجتمعات بعينها أكثر عرضة للضرر. يتضمن ذلك وضع استراتيجيات تكيفية ترتكز على مبادئ الإنصاف والشمول، بما يضمن ألا تؤدي الاستثمارات الموجهة نحو تعزيز القدرة على الصمود إلى استثناء أي مجتمع، بل تسهم بدلاً من ذلك في تحقيق نتائج أكثر عدالة وإنصافاً للجميع، بغض النظر عن موقعهم الجغرافي أو وضعهم الاقتصادي أو الاجتماعي. ويؤكد هذا النهج على أهمية الحوكمة التشاركية، حيث يتم إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالقدرة على الصمود والتكيف، وتصبح أصوات المجتمع -لا سيما تلك الخاصة بالفئات المهمشة- عنصراً جوهرياً في صياغة الاستجابات للتحديات الناشئة.